

وحدة الدراسات الإيرانية

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



مؤتمر

المؤتمرات والسياسة في إيران

16 - 18 آب / أغسطس 2021

التسجيل أونلاين
عبر تطبيق



zoom

جدول الأعمال | المشاركون | الملخصات

عن المؤتمر

تعقد وحدة الدراسات الإيرانية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤتمرها السنوي في الفترة 16-18 آب/ أغسطس 2021، الذي يناقش موضوع **المؤسسات والسياسة في إيران**.

أدى إنشاء الجمهورية الإسلامية في إيران واعتماد الدستور الجديد المعدّل عام 1989، إلى إنشاء النظام السياسي الحالي الذي يتكون من مؤسسات منتخبة وأخرى غير منتخبة. وإلى جانب الفروع الثلاثة للحكومة، التنفيذي والتشريعي والقضائي، أسّس الدستور مؤسسات جديدة ومبتكرة مثل ولاية الفقيه ومجلس صيانة الدستور ومجلس تشخيص مصلحة النظام. إضافةً إلى هذه الترتيبات المؤسسية المعقدة، توجد مؤسسات متعددة غير رسمية وشبه رسمية، مثل المؤسسات شبه الحكومية (البونيدات) وشبكات الفصائل التي تتراوح من أولئك الذين يرغبون في إصلاح النظام، إلى الذين يسعون للحفاظ على المبادئ الأصلية للثورة.

يتناول المؤتمر، الذي يستمر ثلاثة أيام، ويضمّ أكاديميات وأكاديميين إيرانيين ومختصين بالدراسات الإيرانية من خارج إيران، التكوين المؤسسي للجمهورية الإسلامية وترتيبات السلطة التي تميز النظام السياسي في إيران. كما يدرس التغييرات والتحويلات التي شهدتها مختلف المؤسسات السياسية الإيرانية منذ تأسيس الجمهورية قبل ما يزيد على أربعين عامًا؛ من خلال وضع نشوء الجمهورية الإسلامية وتطورها في سياق أوسع لتاريخ إيران. ويجري التركيز بشكل خاص على التغييرات التي طرأت على مؤسسات الرئاسة والحرس الثوري ومجلس الشورى والجهاز القضائي ومكتب ولاية الفقيه ومؤسسة السياسة الخارجية. ومن بين المشاركين في المؤتمر: شهرام أكبر زاده، وويلفريد بوشتا، وعبد الرسول ديوسالار، وحميدة درزادة، وعلي رضا إشراقي، وشيرين طهماسب هنتر، ومهران كامرافا، وآرانغ كشاورزيان، وأمير مهدوي، ومحمود بارجو، وعلي رضا رئيسي.

جدول الأعمال

اليوم الأول

الإثنين 16 آب / أغسطس 2021

الرقم التعريفي: 832 2335 4552



<p>18:30-17:00 (بتوقيت الدوحة)</p> <p>11:30-10:00 (بتوقيت شرق الولايات المتحدة)</p> <p>15:30-14:00 (بتوقيت غرينتش)</p>	<p>الجلسة الافتتاحية</p> <p>رئيس الجلسة: مهران كامرافا</p> <p>شيرين طهماسب هنتر</p> <p>الجمهورية الإسلامية من منظور تاريخي ومؤسسي: أوجه القطيعة والاستمرار</p> <p>آرانغ كشاورزيان</p> <p>الاحتجاجات والمشاركة والتمثيل في نظام سياسي ارتجالي</p> <p>علي رضا إشراقي</p> <p>تطور الحرس الثوري</p>
---	---

اليوم الثاني

الثلاثاء 17 آب/ أغسطس 2021

الرقم التعريفي: 895 4033 3841



<p>18:30-17:00 (بتوقيت الدوحة)</p> <p>11:30-10:00 (بتوقيت شرق الولايات المتحدة)</p> <p>15:30-14:00 (بتوقيت غرينتش)</p>	<p>رئيس الجلسة: مهران كامرافا</p> <p>ويلفريد بوشتا مؤسسة الرئاسة في إيران: تقلبات دائمة (1980-2021)</p> <p>علي رضا رئيسي مجلس الشورى: دوره وتكوينه وأهميته</p> <p>أمير مهدوي دور الحرس الثوري في السياسة الإيرانية</p>
---	--

اليوم الثالث

الأربعاء 18 آب/ أغسطس 2021

الرقم التعريفي: 825 9269 5839



<p>11:30-10:00 (بتوقيت الدوحة)</p> <p>4:30-3:00 (بتوقيت شرق الولايات المتحدة)</p> <p>8:30-7:00 (بتوقيت غرينتش)</p>	<p>رئيس الجلسة: مهراڤ كامرافا</p> <p>عبد الرسول ديوسالار مؤسسات السياسة الخارجية الإيرانية</p> <p>شهرام أكبرزاده و محمود بارجو الانتخابات في إيران: مكاسب الحكم الاستبدادي ومخاطره</p> <p>حميدة درزاده الجهاز القضائي في الجمهورية الإسلامية في مرحلة انتقالية</p>
---	--

المشاركون

الملخصات



شهرام أكبر زاده

منسّق اجتماعات منتدى دراسات الشرق الأوسط في معهد ألفريد ديكين (في جامعة ديكين، أستراليا).

الانتخابات في إيران: مكاسب الحكم الاستبدادي ومخاطره

تبحث هذه الورقة في المكاسب والمخاطر التي تمثّلها الانتخابات الشعبية للحكم الاستبدادي في إيران. تشمل المكاسب إضفاء الشرعية المحلية والدولية على النظام، وتمكينه من إلقاء اللوم على المعارضة لصرف الانتباه عن إخفاقاته السياسية، واستخدامها بوصفها صمام أمان من خلال منع تطرّف المعارضة. ومع ذلك، تتشابه هذه الفوائد مع تحديات مرتبطة بها، مثل احتمال الإخفاق المتتالي للمؤسسات السياسية في إثر انتصار المعارضة. وترى الورقة أن الانتخابات هي مزيج من المخاطر والمكاسب للنظام. نتيجة لذلك، يجد النظام أنه من الضروري التنقّل بين هذين القطبين وتنظيم الانتخابات بعناية لخدمة حكمه الاستبدادي. وتعدّ كل انتخابات بمنزلة منافسة تسعى للحفاظ على التوازن ضمن استمرارية متواصلة من الفوائد والتحديات، وتحقيق أقصى قدر من الفوائد في نهاية المطاف. وتتناول الورقة الطريقة التي يسعى من خلالها النظام الحاكم لتعزيز قيمة العلاقات العامة للانتخابات إلى أقصى حد، وانتزاع الشرعية السياسية عبر هذه الممارسة، وفي الوقت نفسه التخفيف من مخاطر الاضطرابات والعراقيل السياسية لضمان استمرارية النظام.



ويلفريد بوشتا

باحث مستقل مقيم في برلين ومتخصّص في شؤون إيران والعراق. بعد حصوله على الدكتوراه في السياسة الدينية لجمهورية إيران الإسلامية عام 1997، بدأ مسيرة مهنية طويلة و متميزة؛ إذ طبّق خبرته في قضايا الشرق الأوسط أثناء عمله مع مختلف الوسائل الإعلامية، والمؤسسات، والمنظمات غير الحكومية، والجامعات، والمنظمات التابعة للأمم المتحدة. وهو مؤلف كتاب: "من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية" *Who Rules Iran? The Structure of Power in the Islamic Republic*. أطلق مؤخرًا موقعًا إلكترونيًا ثنائي اللغة يتضمن تحليلًا شاملًا لإيران وشؤون الشرق الأوسط عمومًا، باللغتين الإنكليزية والألمانية.

مؤسسة الرئاسة في إيران: تقلبات دائمة (1980-2021)

بعد مرور عام واحد على تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية في عام 1979، جرت الانتخابات الرئاسية الأولى في آذار/ مارس 1980، وفاز فيها أبو الحسن بني صدر، متبوعًا بذلك المنصب الرسمي الثاني وفقًا للدستور الإيراني الجديد، الذي جرى صوغه في تشرين الثاني/ نوفمبر 1979، لتصبح الرئاسة المؤسسة الثانية في النظام الثوري الجديد من حيث الأهمية، بعد الزعيم الثوري. وكان المكتب الرئاسي يرمز بشدة إلى العنصر الجمهوري في نظام السلطة في إيران، وذلك أكثر من المجلس التشريعي الذي انتخبه الشعب أيضًا. وبما أن قيادة النظام كانت معنية دائمًا باكتساب شرعية النظام من إرادة الله والسيادة الشعبية بالقدر نفسه، كانت الانتخابات الرئاسية مهمة للغاية. كان في يد مكتب الرئيس سلطات قليلة خلال عقد الخميني، وظل مكتبًا شرفيًا إلى حد كبير. تغير هذا الوضع مع وفاة الخميني في عام 1989، حينما قرر الثنائي آية الله خامنئي وهاشمي رفسنجاني توسيع سلطات الرئيس بشكل كبير. ومنذ ذلك الوقت، اتسمت العلاقة بين رأس الدولة، الزعيم الثوري والرئيس، بقطبين: التعاون والمنافسة. تبيّن هذه الورقة مسؤوليات الرئاسة، والتحوّلات التي شهدتها منذ عام 1980، والعوامل التي تحدّد العلاقة بين الزعيم الثوري والرئيس، والتي غالبًا ما تكون محفوفة بالتوترات.



عبد الرسول ديوسالار

مشارك في إدارة مبادرة الأمن الإقليمي في برنامج مسارات الشرق الأوسط في مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة في معهد الجامعة الأوروبية (EUI). ويعمل أستاذًا مساعدًا لدراسات الشرق الأوسط في كلية الدراسات العليا في الجامعة الكاثوليكية (ASERI) في ميلانو. عملَ زميلًا في مجال وضع السياسات العامة في معهد الجامعة الأوروبية للحكومة عبر الوطنية، ومديرًا لبرنامج الموارد الوطنية والتنمية (2009-2015) في طهران. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة طهران. تشمل اهتماماته البحثية الرئيسة: سياسة إيران الدفاعية والخارجية، وعلاقات إيران مع القوى العظمى، وهيكل الأمن الإقليمي في الخليج. وقد نشر على نطاق واسع حول هذه الموضوعات، آخرها كتاب من تحريره عنوانه "الابتعاد عن الهاوية: نحو مقارنة تدريجية لنظام أمني جديد في الخليج" (2021).

مؤسسات السياسة الخارجية الإيرانية

غيرت الثورة الإسلامية (1979) توجهات السياسة الخارجية الإيرانية على نحو عميق، وفي المقابل أصلحت مؤسساتها ودورات صنع القرار فيها. غالبًا ما يتم تفسير مؤسسة السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية بأنها معقدة ومبهمة؛ حيث يحكم الغموض عمل الفاعلين والبنى والمسارات. أدى التطور المؤسسي الاستثنائي، الذي يتجاوز الإعدادات الدستورية وتحديات الوصول إلى معلومات من الداخل، إلى صعوبة فهم أنماط صنع القرار في الجمهورية الإسلامية. ترى الورقة أن امتياز وصول النخب إلى الموارد والحقوق القانونية والمعلومات، إضافة إلى حالة الطوارئ المستمرة في البلاد بسبب بيئتها الاستراتيجية، قد أثرا في تطور مؤسسات السياسة الخارجية في إيران. تقدم الورقة تحليلًا قائمًا على أساس تصنيف الأدوار، والذي يساعد على تفكيك التعقيد التحليلي لمؤسسات السياسة الخارجية. يساعد هذا النهج أيضًا في تفسير الدور الرئيس للتطوير المؤسسي في مؤسسة السياسة الخارجية الإيرانية. وتشرح الورقة قنوات اتخاذ القرار/الإجراء بين المؤسسات وطرق تفاعلها فيما بينها. وترى أنه على عكس الافتراضات الشائعة، يمكن العوامل البيروقراطية في إيران بالفعل أن تكون بمنزلة قيود رئيسة في تنفيذ قرارات القيادة في مجال السياسة الخارجية.



حميدة درزاده

منسقة وحدة الدراسات الإيرانية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الجهاز القضائي في الجمهورية الإسلامية في مرحلة انتقالية

بعد تأسيس الجمهورية الإسلامية، بات الجهاز القضائي إحدى المؤسسات المهمة المخولة فرض تصوّر آية الله الخميني عن شكل الحكومة الإسلامية. وأنشأ دستور 1979 نظاماً قضائياً قائماً على الشريعة لتحقيق هدف إضفاء الطابع الإسلامي على الجمهورية الناشئة. تتناول هذه الورقة التحوّلات التي شهدتها الجهاز القضائي في الجمهورية الإسلامية في أعقاب ثورة 1979. وترى أن القضاء قد جرى استخدامه بوصفه أداة سياسية لقمع أي معارضة داخل النظام، وأنه عمل باستمرار على تعزيز موقف المرشد الأعلى، بدلاً من حماية حقوق الشعب الإيراني. وفي الوقت الذي بذل فيه مختلف رؤساء الجهاز القضائي الجهود للرد على بعض الانتقادات العلنية الموجهة ضد القضاء - مثل الفساد، والقصور في الأداء، وتنامي عدد القضايا - لم يجر تنفيذ العديد من الإصلاحات التي سعى رؤساء الجهاز القضائي لتحقيقها. وفي الوقت الذي تعمل فيه المؤسسة بوصفها ذراعاً أساسية للدولة؛ إذ تتيح لها ممارسة القمع القانوني للمعارضة، تواصل صراعها مع الفساد وعدم الكفاءة.



علي رضا إشراقي

هو مدير مشاريع قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في معهد صحافة الحرب والسلام، وباحث زائر في مركز دراسات الشرق الأوسط والدراسات الإسلامية بجامعة نورث كارولينا في الولايات المتحدة الأمريكية. نشرت مقالاته وسائل الإعلام العالمية المختلفة مثل "نيويورك تايمز"، و"فورين أفييرز"، و"الغارديان"، و"الجزيرة"، و"سي إن إن"، إضافة إلى وسائل الإعلام الفارسية والعربية. وقد شغل مناصب إدارية وتحريرية عليا في بعض أكثر المنشورات تقدماً خلال عصر الإصلاح في إيران (1997-2003). وهو أحد خريجي مركز روتاري للدراسات الدولية في السلام وحل النزاعات التابع لجامعتي ديوك ونورث كارولينا Duke-UNC Rotary. عمل سابقاً باحثاً زائراً في معهد الدراسات الدولية Institute of International Studies وباحثاً في برنامج الدين والسياسة والعولمة في جامعة كاليفورنيا في بيركلي.

تطور الحرس الثوري

سيطر فيلق الحرس الثوري الإسلامي على جميع جوانب الحكومة الإيرانية تقريباً؛ إذ شهدت المنظمة نمواً تحوّلت في إطاره من فرقة عمل نشيطة، تأسست بعد فترة وجيزة من ثورة 1979، إلى كيان متعدّد الأبعاد تلحق أيديه جميع أنحاء الشرق الأوسط وتصل إلى كل قطاع محلي في إيران. بخلاف الطرودات الأكاديمية التي تقدّم تفسيراً حتمياً لهذا التوسّع السريع، تعتمد حجّة هذه الورقة على أن الارتقاء البنوي والوظيفي للحرس الثوري الإيراني مرتبط بالظروف التي تدعو المنظمة للتدخل في مجالات جديدة تطرقها الحكومة. جرت دعوة الحرس الثوري الإيراني للتدخل في الأزمة التي تُعدّ خطراً يهدّد إنجازات الجمهورية الإسلامية، وذلك وفقاً للولاية التي ينص عليها دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وقد تم تطبيق هذا المبدأ على مجموعة واسعة من القضايا، بدءاً من السفن الحربية في البلدان المجاورة إلى المساعدات الغذائية للفقراء في أثناء جائحة فيروس كورونا. وتحدّد هذا الورقة مساراً تحليلياً لهذه الدينامية في مجالي السياسة الداخلية والاقتصاد.



شيرين تحماسيب هنتر

باحثة فخرية في مركز التفاهم الإسلامي المسيحي بجامعة جورجتاون. وكانت باحثة زائرة في المركز نفسه (2005-2007). وعملت أستاذة زائرة (2007-2014)، وأستاذة باحثة (2014-2019). وكانت مديرة برنامج الإسلام في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية Center for Strategic and International Studies CSIS (في واشنطن دي سي) (1998-2005). وتبوأت منصب نائب مدير برنامج الشرق الأوسط (1983-1994)، وبعدها عملت باحثة زائرة أقدم ومديرة برنامج المتوسط في مركز دراسة السياسات الأوروبية Mediterranean Program at the Center for European Policy Studies (بروكسل) (1994-1997). وكانت عضواً في السلك الدبلوماسي الإيراني (1965-1979)، فعملت في لندن وفي المكتب الأوروبي التابع للأمم المتحدة في جنيف. ألّفت 17 كتاباً ودراسة متخصصة وحرّرت / وساهمت في 12 كتاباً ودراسة متخصصة. تشمل أحدث مؤلفاتها: "العلاقات العربية - الإيرانية: ديناميات الصراع والتكيف" *Arab-Iranian Relations: Dynamics of Conflict and Accommodation* (2019)، و"الجغرافيا السياسية الجديدة لجنوب القوقاز: آفاق التعاون الإقليمي وحل النزاعات" *The New Geopolitics of the South Caucasus: Prospects for Regional Cooperation and Conflict Resolution* (2017)، و"الله في جانبنا: الدين والشؤون الدولية" *God On Our Side: Religion and International Affairs* (2017)، و"إيران منقسمة: الجذور التاريخية للنقاشات الإيرانية بشأن الهوية والثقافة والحكمة في القرن الحادي والعشرين" *Iran Divided: The Historical Roots of Iranian Debates On Identity, Culture and Governance in the Twenty-first Century*.

الجمهورية الإسلامية من منظور تاريخي ومؤسسي: أوجه القطيعة والاستمرار

يشكل إنشاء الجمهورية الإسلامية الإيرانية قطيعة رئيسة في حياة إيران السياسية التاريخية والمؤسسية. فقد وضعت حدًا للنظام الملكي، ونقلت أساس الشرعية السياسية من إرادة الشعب إلى الله، وحصرت عملية إعادة تشكيل هوية إيران بنسخة صارمة ومختزلة للإسلام، وشنت حملات شرسة ضد القومية الإيرانية وتقاليدھا القديمة. إضافة إلى ما سبق، وبخلاف الحكومات الإيرانية السابقة، تشكل الجمهورية الإسلامية نظاماً سياسياً أيديولوجياً قائماً على نسخة مؤدجة ومسيّسة للإسلام. فقد أنشأت مؤسسات مكرّسة لتحقيق الأهداف الثورية والحفاظ على النخبة الثورية التي تتنافس والمؤسسات التقليدية. وقد أدى ذلك إلى نشوء حكومة برأسين. أما في الشؤون الخارجية، فقد أعطت الجمهورية الإسلامية الأولوية لبعض الأهداف الأهمية والثورية، مثل وحدة المسلمين والنضال ضد الإمبريالية على حساب مصالح إيران الوطنية. ومن ثم، تشكل الجمهورية الإسلامية انحرافاً رئيساً عن ماضي إيران. ومع ذلك، فإنها لم تنجح في تحقيق جميع أهدافها. فقد أثبتت المشاعر الوطنية الإيرانية أنها أقدر على الصمود. واضطرت الجمهورية الإسلامية، لأسباب عملية، إلى الاحتفاظ ببعض المؤسسات القديمة مثل المجلس التشريعي (مجلس الشورى الإسلامي) والوزارات المختلفة.



مهران كامرافا

يرأس وحدة الدراسات الإيرانية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. وهو أستاذ في جامعة جورجتاون، قطر. نشر عددًا من الدراسات المحكّمة والكتب بما في ذلك كتابيه الصادرين حديثًا: تاريخ موجز للثورة (2020) وداخل الدولة العربية (2018).



أرانغ كيشافارزيان

أستاذ مشارك في دراسات الشرق الأوسط والدراسات الإسلامية بجامعة نيويورك. وهو مؤلف كتاب "البازار والدولة: سياسات السوق في طهران" *Bazaar and State in Iran: The Politics of the Tehran Marketplace*; وشارك مع علي ميرسيباسب في تأليف كتاب "عام 1979: التاريخ والجغرافيا في الثورة الإيرانية" (2021)، *Global 1979: History and Geographies of the Iran Revolution*. نشر مقالات عن الاقتصاد السياسي وتاريخ إيران، والخليج، ومنطقة الشرق الأوسط عمومًا في المجلات العالمية التالية: *Geopolitics*; *International Journal of Middle East Studies*; *Politics and Society*; *Economy and Society*; *The International Journal of Urban and Regional Research*. وهو حاليًا عضو في لجنة تحرير مجلة *Middle East Report* ومجلة *MERIP*.

الاحتجاجات والمشاركة والتمثيل في نظام سياسي ارتجالي

تكمّن الطريقة المعتادة للحديث عن الاحتجاجات في إيران في التركيز على مدى احتمال تسبّبها في سقوط الجمهورية الإسلامية. وبما أن وتيرة الاحتجاجات منتظمة وثبات الجمهورية الإسلامية قائم، تشير هذه الورقة إلى أنه من الأفضل تناول الاحتجاجات بوصفها من السمات الأساسية للجمهورية الإسلامية، وتصوّرها بأنها منبثقة من خارج المؤسسات، وليست بالضرورة مناهضة للنظام. بغية بلورة هذه الحجة، جرى اعتماد نهج يتمحور حول النظام السياسي ويضع الدولة والمجتمع، أو النظام والمواطنين، في عملية تفاعل حوارية. لكن جذور هذا التفاعل تكمن في الثورة الجماهيرية التي تتميز بسمتين رئيسيتين هما المشاركة الجماهيرية والانقسام النخبوي. فالمشاركة والانقسام، إلى جانب الاستراتيجيات التي تقوّدهما، تشكّل المكونات المباشرة للطبيعة الارتجالية للنظام السياسي في إيران. وبدلاً من تناول موجات الاحتجاجات بوصفها "تعكس" أزمة أو كونها تعبير عن المواقف الحقيقية للدولة والمجتمع، تشدّد هذه الورقة على أن الاحتجاجات هي "استجابات" لأزمة تمثيل أعمق وأكثر تحديداً. وهي أزمة ولدت من معضلة حكام يسعون لإحكام السيطرة على الرغم من مشاركة مواطنين متنوعين ومنقسمين في ما بينهم، ولكنهم ملتزمون.



أمير مهدوي

طالب دكتوراه في السياسة المقارنة بجامعة كونيتيكت. حاصل على درجتَيْ ماجستير في التاريخ ودراسات الشرق الأوسط من جامعة برانديز وجامعة هارفارد، وعمل باحثًا في مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط ومعهد هارفرد للعلوم الاجتماعية الكمية. في سياق مراكمة خبرته طوال 12 عامًا بوصفه صحافيًا في إيران، ظهرت تحليلاته عن الشؤون السياسية والاقتصادية لإيران في كل من "الغارديان"، و"المونيتور"، و"نيوزويك"، ووسائل الإعلام الفارسية. كما نشرت صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية العديد من مقالاته.

دور الحرس الثوري في السياسة الإيرانية

سيطر فيلق الحرس الثوري الإسلامي على جميع جوانب الحكومة الإيرانية تقريبًا؛ إذ شهدت المنظمة نموًا تحوّلت في إطاره من فرقة عمل نشيطة، تأسست بعد فترة وجيزة من ثورة 1979، إلى كيان متعدّد الأبعاد تلحق أيديه جميع أنحاء الشرق الأوسط وتصل إلى كل قطاع محلي في إيران. بخلاف الطروحات الأكاديمية التي تقدّم تفسيرًا حتميًا لهذا التوسّع السريع، تعتمد حجّة هذه الورقة على أن الارتقاء البنيوي والوظيفي للحرس الثوري الإيراني مرتبط بالظروف التي تدعو المنظمة للتدخّل في مجالات جديدة تطرقها الحكومة. جرت دعوة الحرس الثوري الإيراني للتدخل في الأزمة التي تُعدّ خطرًا يهدّد إنجازات الجمهورية الإسلامية، وذلك وفقًا للولاية التي ينص عليها دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وقد تم تطبيق هذا المبدأ على مجموعة واسعة من القضايا، بدءًا من السفن الحربية في البلدان المجاورة إلى المساعدات الغذائية للفقراء في أثناء جائحة فيروس كورونا. وتحدّد هذا الورقة مسارًا تحليليًا لهذه الدينامية في مجالي السياسة الداخلية والاقتصاد.



محمود بارجو

باحث زميل في معهد ألفريد ديكين (في جامعة ديكين، أستراليا) والمؤلف الرئيس لكتاب "الانتخابات الرئاسية في إيران: المثالية الإسلامية منذ الثورة" (*Presidential Elections in Iran: Islamic Idealism since the Revolution*) (2021).

الانتخابات في إيران: مكاسب الحكم الاستبدادي ومخاطره

تبحث هذه الورقة في المكاسب والمخاطر التي تمثلها الانتخابات الشعبية للحكم الاستبدادي في إيران. تشمل المكاسب إضفاء الشرعية المحلية والدولية على النظام، وتمكينه من إلقاء اللوم على المعارضة لصرف الانتباه عن إخفاقاته السياسية، واستخدامها بوصفها صمام أمان من خلال منع تطرف المعارضة. ومع ذلك، تتشابه هذه الفوائد مع تحديات مرتبطة بها مثل احتمال الإخفاق المتتالي للمؤسسات السياسية في إثر انتصار المعارضة. وترى الورقة أن الانتخابات هي مزيج من المخاطر والمكاسب للنظام. نتيجة لذلك، يجد النظام أنه من الضروري التنقل بين هذين القطبين وتنظيم الانتخابات بعناية لخدمة حكمه الاستبدادي. تعدّ كل انتخابات بمنزلة منافسة تسعى للحفاظ على التوازن ضمن استمرارية متواصلة من الفوائد والتحديات، وتحقيق أقصى قدر من الفوائد في نهاية المطاف. وتتناول الورقة الطريقة التي يسعى من خلالها النظام الحاكم لتعزيز قيمة العلاقات العامة للانتخابات إلى أقصى حد، وانتزاع الشرعية السياسية عبر هذه الممارسة، وفي الوقت نفسه التخفيف من مخاطر الاضطرابات والعراقيل السياسية لضمان استمرارية النظام.



علي رضا رئيسي

محاضر في جامعة نورث إيسترن في بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية. تركز أبحاثه على الاقتصاد السياسي المقارن والسياسات العامة والدين والسياسة وتحليل السياسات الخارجية.

مجلس الشورى: دوره وتكوينه وأهميته

يُعَدّ مجلس الشورى الإسلامي، وهو المجلس التشريعي في إيران، أحدَ المؤسسات الرئيسة المنتخبة في جمهورية إيران الإسلامية. وإضافة إلى سن القوانين، يعبّر المجلس عن التحوّلات في الانقسامات ضمن النظام السياسي الإيراني. وتستكشف هذه الورقة أهمية المجلس في حقبة ما بعد الخميني. فتشرح حركة المد والجزر التي شهدتها التحوّل الذي طرأ على دور المجلس في العقود الأخيرة. وتصف سلسلة الأحداث بغية اقتفاء آثار عملية هذا التحوّل. ومن خلال القيام بذلك، توضح الورقة كيف دفعت هذه السلسلة من الأحداث النخبة الحاكمة في إيران إلى ابتكار قنوات مؤسسية رسمية، وإنشاء شبكات غير رسمية للتضييق على المجلس لدى ممارسته دوره في التشريع والرقابة. وتحدّد عملية التعقّب هذه تطوّر دور المجلس، في سياق صراع أوسع على السلطة بشأن مستقبل الجمهورية الإسلامية. ويرى الباحث أن هذا الصراع يعزّز سلطة الجناح المتشدّد من النخبة الحاكمة الإيرانية على حساب التقويض التدريجي للسلطة الدستورية للمجلس في التشريع والرقابة.